



قرار المجلس الأعلى للدولة

رقم (02) لم لسنة 2019م

بشأن استمرارية العمل لشاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية

بعد الاطلاع على :-

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03/أغسطس/2011م وتعديلاته.
- الاتفاق السياسي الليبي المضمن بالإعلان الدستوري بموجب التعديل العاشر الصادر في 05/أبريل/2016م.
- قرار المجلس الأعلى للدولة رقم (04) لسنة 2016م بشأن اعتماد النظام الداخلي.
- قرار المجلس الأعلى للدولة رقم (14) لسنة 2016م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي.
- محضر اجتماع المجلس الأعلى للدولة في جلسته العامة رقم (43) المنعقدة يوم الأحد 24 ذو الحجة 1440 هـ الموافق 25/أغسطس/2019م.

اصدر القرار الآتي :

المادة (1)

استمرارية السادة المذكورين في الكشف المرفق بالمهام المسندة إليهم في المناصب القيادية (ستة أشهر) إلى حين التوافق مع مجلس النواب المنبثق عن الاتفاق السياسي تنفيذاً لما نصت عليه المادة (15) من هذا الاتفاق.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل تنفيذ هذه فيما يخصه.


المجلس الأعلى للدولة





الكشف المرفق بقرار المجلس الأعلى للدولة

رقم (02) لسنة 2019م

بشأن استمرارية العمل لشاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية

الصفة	الاسم	ر.م
رئيس المحكمة العليا	محمد القمودي الحافي	01
النائب العام	إبراهيم مسعود علي	02
محافظ مصرف ليبيا المركزي	الصدیق عمر الكبير	03
رئيس المفوضية العليا للانتخابات	عماد الشاذلي السايح	04
رئيس ديوان المحاسبة	خالد أحمد شكشك	05
رئيس هيئة الرقابة الإدارية	سليمان محمد الشنطي	06
رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	نعمان محفوظ الشيخ	07

خالد
يعتمد

المجلس الأعلى للدولة

